تقييم أداء الاقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003- 2012

أ.م.د. محمد علي موسى المعموري*

المستخلص

من اجل الوقوف على أداء الاقتصاد العراقي والنتائج المتحققة، خلال المدة 2003-2012 لاسيما فيما يتعلق بإحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي، والتي تعبر عن الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، كان من الضروري اعتماد منهجية غير تقليدية مثل منهجية KALDOR في التقييم، تتجاوز سلبيات المنهجيات الأخرى ولاسيما في حالة الاقتصاد العراقي، الذي اتسم بعدم الثبات والاستقرار نتيجة للمتغيرات الكثيرة التي مر بها والآثار المختلفة التي تعرض لها، مما حال دون تحديد سنة او سنوات معينة لاتخاذها كأساس للمقارنة.

ونموذج KALDOR مؤشر أولي مهم يمكن من خلاله تفقد أداء اقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات، هي معدل النمو في الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة، وميزان المدفوعات، من خلال شكل هندسي بأربعة أضلاع يعطي نبذة مختصرة عن حالة الاقتصاد. ويستند النموذج في التحليل على القاعدة التي ترى ان الاقتصاد المدروس يحسن مؤشراته حين تقترب قيمها من أضلع المربع، حيث تكون نسبة التضخم ضئيلة، مع انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة وتحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق نمو اقتصادي مقبول يؤشر متانة نمو الإقتصاد. وبالرغم من محدودية الأهداف التي يتضمنها مربع KALDOR ، الا ان فائدته مهمة كمدخل تجريدي في التحليل.

Abstracr

In order to see the performance and achieved results of the Iraqi economy, during the period 2003-2012, particularly with respect to coordinates macroeconomic variables of the Iraqi economy which expresses the basic goals of economic policies, it was necessary adopt a non-traditional methodology, such as KALDOR methodology in the evaluation, exceeding cons of other methodologies especially in the case of the Iraqi economy, which is characterized by uncertainty and instability as a result of the many variables that went through the various its effects that Iraqi economy suffered, which prevented the identification of certain year to be taken as a basis for comparison.

KALDOR model is an important indicator by which can be checked the perforamce of a certain economy through four indicators, that are ; the rate of growth of domestic product, inflation rate, unemployment rate, and the balance of payments, through a geometric shape with four ribs gives a brief state of the economy. The model is based on the analysis on base that explain the studied economy improves its indicators when its values approach the ribs of the square, when the inflation rate is little , with a marked decline in the unemployment rate

* هيئة التعليم التقني – مركز تطوير الملاكات .
مقبول للنشر بتأريخ 2014/12/15

and the achievement of economic surplus in the balance of payments, as well as acceptable economic growth that indicates the strength of the growth of the economy. In spite of the limited objectives that Kaldor Squire consists of, but its usefulness as an input abstract task in the analysis.

المقدمة

اختلفت الآراء بين الاقتصاديين والسياسيين على السواء حول أداء الاقتصاد العراقي، للفترة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي وتحديدا للمدة 2003-2012، ولأن الرؤيا غير واضحة ولأن زوايا النظر الى أداء الاقتصاد العراقي متعددة ومتباينة، ذهب الكثير بين مؤيد للسياسات الاقتصادية المتبعة، راض بما آل اليه الاقتصاد العراقي وما تحققت فيه من نتائج، وبين معارض يرى ان الاقتصاد العراقي لم يحقق ما كان يصبو اليه الفرد العراقي من رفاهية اقتصادية واجتماعية بعد عقود طويلة من الحرمان. وبين هذا الطرف وذاك، يرى آخرون، انه في ظل الوفرة المالية التي تحققت خلال السنوات العشر السابقة نتيجة لارتفاع اسعار النفط وازدياد معدلات الانتاج في العراق، كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على التنمية في العراق ومستوى معيشة أبنائه، بغض النظر عن أمثلية السياسات المتبعة. والسؤال المهم هنا ماهو المعيار المناسب الذي يتفق الجميع عليه لتقييم أداء الاقتصاد عبر تلك الفترة.

وتشير معظم الدلائل، ان الاقتصاد العراقي، وبعد أكثر من عشر سنوات من التخبط، بدأ يتلمس خطواته الاولى لتحقيق حالة الانسجام والتناغم بين السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المطلوبة. ولغرض ادامة الزخم وضمان تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، لابد من تبني سياسات اقتصادية واضحة، تهدف الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، أركانها الأساسية الاستخدام الأمثل للموارد، وتحديد الأهداف ذات الأولوية، والتركيز على وضع استراتيجية بعيدة المدى، والعمل على وضع قواعد صحيحة لتفعيل دور القطاع الخاص للمشاركة في التنمية، على النحو الكفيل بتحفيز الاستثمار المحلي وتطوير آلياته، لانعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، والتقصي عن مقومات استدامته وفق هيكل اقتصادي متنوع ومتوازن على المستويين الكلي والجزئي. مع الأخذ بنظر الاعتبار الصعوبات والتحديات الكبيرة التي يواجهها.

مشكلة البحث

يؤكد جميع المعنيين بالشأن الاقتصادي العراقي بان الاقتصاد العراقي يتمتع بامكانيات هائلة، في الجوانب الموارد المالية والمادية والبشرية، فضلا عن الخبرة المكتسبة في جميع المجالات، تم اكتسابها في ظل عقود من الحروب والحصار الاقتصادي، الا ان السياسات الاقتصادية التي كانت ولاتزال رهن التوجهات المتعددة للارادة السياسية والمتغيرات الخارجية والداخلية المختلفة، حالت دون وضع الاقتصاد على المسار الصحيح للانطلاق والتطور واستغلال الامكانات الهائلة من الفرص المتاحة لتحقيق الرفاهة الاقتصادية للمجتمع.

فرضية البحث

في ظل عدم الثبات والاستقرار نتيجة للمتغيرات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العراقي والآثار المختلفة الناجمة عنها، مما حال دون تحديد سنة او سنوات معينة لاتخاذها كأساس للمقارنة، تبقى منهجية KALDOR هي الأمثل لتقييم أداء الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث

نظرا لأهمية الأهداف المرجوة من الموارد المالية المتحققة، أصبح من الضروري الوقوف على النتائج المتحققة، لاسيما فيما يتعلق باحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي، والتي سنحصرها في هذا البحث بـ (بالنمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد) والتي تعبر عن الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية.

المحور الأول

منهجية KALDOR في التقييم الاقتصادي: خلفية نظرية

أولا : مؤشرات KALDOR: المفهوم، القياس، الأهمية.

من المتفق عليه ان الأهداف العامة لأي اقتصاد، تنحصر في تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي (مع الأخذ بنظر الاعتبار نسبة النمو السكاني)، مع تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل (والذي يمكن التعبير عنه بالانخفاض في مستوى البطالة)، وضمان الاستقرار الاقتصادي (انخفاض في معدلات التضخم) ، فضلا

عن تحقيق التوازن الخارجي أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. ولقد استطاع KALDOR ان يضع الأهداف الرئيسية في الاقتصاد، ضمن مربع اطلق عليه بالمربع السحري. وفيما يأتي استعراض مؤشرات KALDOR وبيان أهميتها في التقييم.

1- النمو الاقتصادي

لقد كان ينظر الى النمو والتنمية باعتبارهما مصطلحا واحدا يعني بزيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد، أي زيادة الاستثمارات المنتجة في تنمية القدرات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما في الحقيقة يختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجانها. فالنمو، تغير كمي، يعني زيادة الكميات المنتجة في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات، ولكنه لا يقود بالضرورة الى تحسين نوعية الحياة، التي تعبرعنه التنمية الاقتصادية. وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الاراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة حقيقية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1] على شرط ان تكون "القاعدة الأساسية لهذا النمو التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي".[2] ومن المعروف ان هناك ثلاث طرق لقياس الناتج هي:

أ) طريقة الانفاق. ;Expenditure (consumption) method

ب) طريقة الناتج ;Production method

ج) طريقة الدخل Income (costs) method

لكن المنهجية المستخدمة في التقدير للبيانات التي تم الاستناد اليها هي طريقتا الانتاج والدخول في تقدير الناتج المحلي الاجمالي[3].

وتنبع أهمية النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات على السواء، مما يزيد من امكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بمهماتها بشكل أفضل. ولأن النمو الاقتصادي يرتبط بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة، يكون تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بكاملها، وهو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة والاقتصاد من جهة وبينهما وبين العلاقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية للمجتمعات. فإذا كان الإنسان هو المصدر الرئيسي لهذا النمو، فان الهدف الحقيقي لرفع معدلات النمو الاقتصادي هو الانسان نفسه على الأمد البعيد.[4]

2- معدل التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ويعني انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ " انخفاض القوة الشرائية". وهو نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، وبالتالي هو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد، ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الانتاج من جهة أخرى. والمستوى العام للأسعار يمكن ملاحظته من خلال ثلاثة مؤشرات:

أ) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

ب) الرقم القياسي لأسعار المنتج. (PPI).

ت) المخفض الضمني لقيم الناتج المحلي الاجمالي.

ويعتمد قياس المستوى العام للأسعار في العراق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك[5] ، كما تنبع أهمية التضخم كمؤشر في التقييم من خلال علاقته بمجموعة من الظواهر والمتغيرات التي لها الأثر المباشر وغير المباشر على الأداء الاقتصادي. مثل علاقة التضخم بارتفاع الأسعار، بما فيها أسعار الصرف، وعلاقة التضخم بالكساد، والبطالة.

3- معدل البطالة

تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، ولكنها في العراق مشكلة كبيرة ومستعصية، وذات أهمية خاصة، نظراً لارتفاع معدلاتها، بسبب ما تعرض له العراق ولايزال من تحديات سياسية وامنية، خارجية وداخلية، فضلا عن إعادة هيكلة اقتصاده بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

وبالرغم من أهمية هذه المشكلة، والآثار السلبية الناجمة عنها، إلا أنها لم ترصد بشكل دقيق، والدليل على ذلك تناقض الإحصاءات الرسمية فيما بينها، فضلا عن تناقضها مع ما تنشره المنظمات العربية والعالمية . ففي الوقت الذي تشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمات غير الرسمية إلى إن نسبة البطالة في العراق وصلت في بعض السنوات الى 50% أو أكثر، فأن نتائج المسوح التي أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشير إلى إن معدل البطالة في العراق بلغ في اسوأ الأحوال 28.1%. وبغض النظر عن تضارب الأرقام فأن المنطق الاقتصادي يشير الى إن وجود نسبة 15 % عاطلة من الأيدي العاملة القادرة والباحثة عن العمل، ينذر بوجود أزمة حقيقية على صانعي

القرار من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية ايجاد الحلول العملية لمواجهتها، وتواجهنا في التعرض الى معدلات البطالة في العراق وتطور هذا المؤشر عبر فترة الدراسة، أكثر من اشكالية:

الاولى: اشكالية مفاهيمية، تتعلق بمفهوم البطالة، وبالتالي حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة[6] ، اذ تعرف البطالة بشكل عام بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. أما منظمة العمل الدولية فعرفت العاطل عن العمل بأنه " كل من هو في سن العمل وقادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[7]. والاشكالية تبرز عندما نجد ان اختلاف المفاهيم يؤدي الى حصول نتائج غير متطابقة عند قياس البطالة، فاذا كان قياس البطالة يعتمد المفهوم الذي يؤكد على تجانس الأفراد العاطلين عن العمل، تؤكد مفاهيم أخرى على ان بعض العاطلين عن العمل، قد لا يشكلون فئة متجانسة ، بل عدة فئات، تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعاناة من البطالة نفسها. فضلا عن تنوع الأسس التي يتم الاستناد عليها لتقسيم العاطلين. كما ان معدل البطالة قد يحسب وفق معيار جندري نسبة إلى الجنس Sex أو على أساس مستوى التحضر (الريف والحضر) Rural & Urban أو على أساس العمر Age أو على أساس العرق Race وغير ذلك من أسس. ولاشك ان حساب معدلات البطالة، وأعداد العاطلين عن العمل، وكذلك نسبة البطالة، وفقا لهذه التقسيمات ستكون عرضة للتغير من مفهوم لآخر، وبالتالي الحصول على نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة.

الثانية: يضم القطاع العام في العراق نسبة كبيرة من قوة العمل، يتفق معظم الاقتصاديين على ان أكثر من 50% منها، تنطبق عليها صفة البطالة المقنعة[8]. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. واذا كان القطاع الزراعي في العراق هو الحاضنة الأكبر تاريخيا للبطالة المقنعة، نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة[9]، فان التغيير السياسي في العراق بعد العام 2003 فرض انتقال هذا النوع من البطالة إلى القطاع الحكومي بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، طمعا في الحصول على تأييد طبقة واسعة من الشعب للسياسات الحكومية. وبالنظر لأهمية موضوع البطالة وما يرافقها من تداعيات فقد اعتمدت المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء للوقوف على المؤشرات الرقمية الحقيقية[10]. وتنبع أهمية البطالة من حجم الآثار السلبية التي تتركها على الاقتصاد والفرد والمجتمع.

4- ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات سجل احصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة[11]، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول بمختلف أشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة الى بقية العالم والمتلقاة منها، وبعبارة مختصرة فان ميزان المدفوعات يلخص جميع المعاملات الإقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة[12]. ومهما اختلفت صيغ التعريف بميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة، يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات، سواء أكانت نقدية أو على شكل سلع مادية. ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة[13].

تنبع أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر في التقييم من كونه سجلا يوفر أداة إقتصادية تحليلية شاملة للإقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الإستثمارات، ودرجة إستغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد. كما تظهر أهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى[14]. ويفيد ميزان المدفوعات أيضًا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي. وهنا يمكن الإعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية إستخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف إمتصاص الفائض أو إزالة العجز كأدوات للمنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات[15].

المحور الثاني
منهجية التحليل في مربع KALDOR

أولا : مربع KALDOR: خلفية نظرية:

مربع أو نموذج KALDOR مؤشر أولي مهم يمكن من خلاله تفقد أداء اقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات، هي نمو الناتج المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم، وميزان المدفوعات، كما يمكن التعبير عنه بيانيا على شكل مربع. ويستند النموذج في التحليل على القاعدة التي ترى ان الإقتصاد المدروس يحسن مؤشراته حين تقترب قيمها من القيم المستهدفة او المرغوبة، حيث تكون عندها نسبة التضخم ضئيلة، مع انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة وتحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق نمو اقتصادي مقبول يؤشر متانة نمو الإقتصاد. وبالرغم من محدودية الأهداف التي يتضمنها مربع KALDOR ، الا ان فائدته مهمة كمدخل تجريدي في التحليل، لمن أراد ان يتوسع في تلك الأهداف، باعتبار ان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أكبر مما يتضمنها مربع KALDOR، ويبين الشكل (1) الاطار العام لمربع KALDOR.

الشكل (1)
الاطار العام لمربع KALDOR

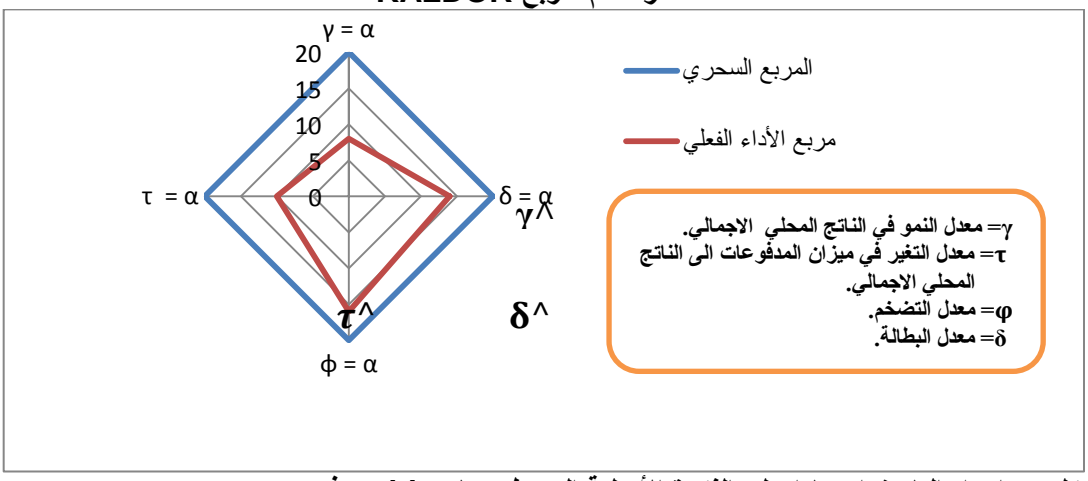

الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على الفكرة الأصلية التي طرحها Kaldor في:

Kaldor, N. (1971) Conflicts in National Economic Objectives. The Economic Journal.81 (321), pp. 1-16.

ومن الناحية النظرية، يمكن التعبير عن الأداء الاقتصادي من خلال تلك المؤشرات عن طريق حساب مساحة الأشكال الهندسية التي تشكلها قيم المؤشرات باستخدام حساب التفاضل والتكامل. على ان من الجدير بالذكر ان المؤشرات الأربعة، يتم التعبير عنها بنسب مئوية، لتوحيد المقاييس. لذلك تم اعتماد مؤشر ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بدلا من القيم المطلقة لميزان المدفوعات. ثم ربط هذه المؤشرات ببعضها بخطوط مستقيمة لتشكيل شكل هندسي بأربعة أضلع، وان حالة الاقتصاد يمكن التعبيرعنها بمساحة الشكل الناتج، كما يمكن من خلال القاء نظرة سريعة التعرف بشكل أولي على الاداء الاقتصادي لبلد ما.

ومن اجل معرفة اداء اقتصاد ما يكون من الضروري مقارنة أداءه بحالة مثالية او حالة مرغوب فيها، وفي هذ السياق تبرز أمامنا عدد من الحالات، فقد تم اعتبار الحالة التي يحقق فيها الاقتصاد المساحة الكاملة من مربع KALDOR، هي حالة فريدة، والتي تتحقق عندما تحصل مؤشرات KALDOR جميعها على القيمة (a) والتي يمكن بيانها من خلال تحقيق شكل معيني باربع زوايا قائمة، والذي يدعى بالمربع السحري الذي يمثله الشكل المعيني الخارجي الكبير في الشكل (1) ، ويمكن أن يحسب على النحو التالي :

$$Aw = 4(\frac{a^2}{2})$$

Aw= مساحة الشكل المعيني والتي تعبر عن الأداء الاقتصادي الافتراضي.

اما الأشكال الأخرى والتي تعبر عن الاداء الفعلي للاقتصادات المختلفة، فستكون قيم مؤشراتها الأربعة حتما بين (0) و (a) . وكما يأتي:

$0 \le \gamma^ \le \alpha$ $0 \le \tau^ \le \alpha$ $0 \le \varphi^ \le \alpha$ $0 \le \delta^ \le \alpha$

أما قيمة الأداء، فيمكن التعبير عنها بالمساحة الناتجة عن المضلع، والتي يمكن الحصول عليها من خلال الصيغة الاتية:

$$A = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad \text{where } 0 \le A \le 1$$

واذا كانت مساحة الشكل المعيني (مربع KALDOR) تعبر عن الأداء الاقتصادي، وفقا للتحليل السابق، فان مؤشر الأداء الاقتصادي أو" الرفاهية الاقتصادية " وكما هو واضح، يتراوح بين الصفر والواحد، أما قيم المؤشرات الأربعة فتأخذ الحدود أدناه، استنادا الى مساحات المربعات التي تشكلها قيم المؤشرات الأربعة، وفقا للصيغة أعلاه، كما سيرد اثباتها لاحقا.

$0 \le \gamma \le 10$ $\quad -2 \le \tau \le 4$ $\quad 10 \ge \varphi \ge 0$ $\quad 12 \ge \delta \ge 0$

حيث ان:

γ= معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

τ= معدل التغير في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي.

φ= معدل التضخم.

δ= معدل البطالة.

حيث تعبر القيم γ=0 ، τ= -2 ، φ =10 ، δ= 12 عن واقع مأساوي للاقتصاد.($Aw = 0$)

كما تعبر القيم γ=10 ، τ= 10، φ= 0 ، δ= 0 عن حالة مثالية للاقتصاد. ($Aw = 1$)

والشكل (2) يبين الحالات أعلاه.

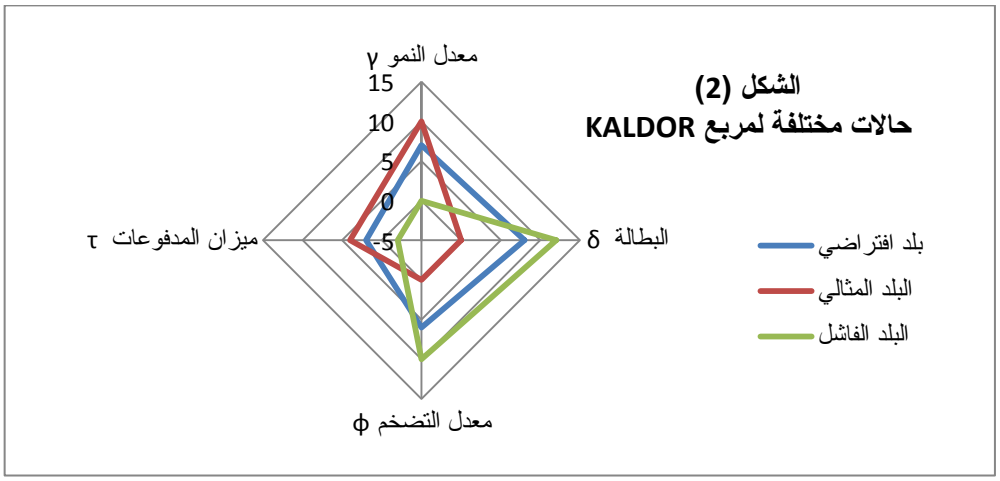

والاشكالية التي تواجهنا هنا، تتمثل في تحديد صيغة رياضية قياسية لحساب قيم المتغيرات، فليس هناك أي نوع من المعيارية في تعريف أي نوع من المتغيرات، كما ان أوزان المتغيرات تجري على قدم المساواة. اذ ان توحيد المعايير أمر أساسي كي يمكن الاستفادة من اختلاف النسب المئوية بين المتغيرات، حتى لا يلغي تأثير الآثار الناتجة لكل من المقاييس المختلفة. ولتجاوز هذه الاشكالية، يتم التعبير عن هذه المؤشرات التي تم قياسها بنسب مئوية بعلاقات خطية، وكما يأتي:

1- معدل النمو:

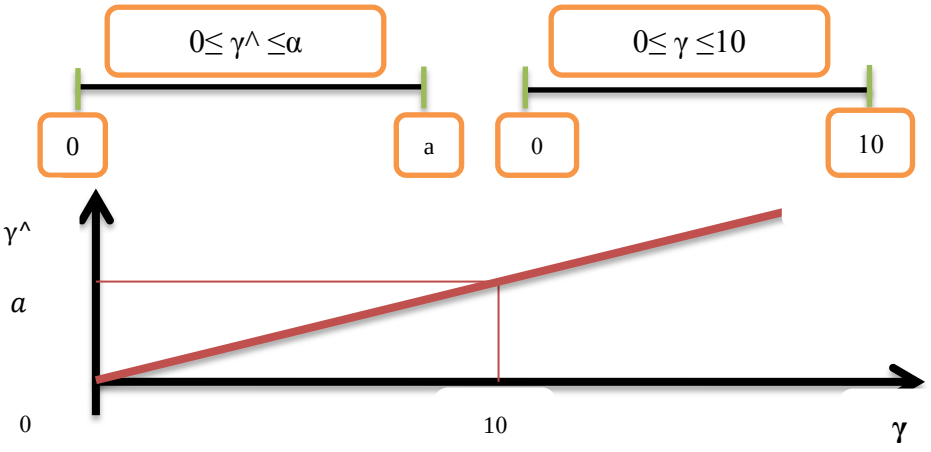

يمكن وضع المعطيات أعلاه التي تمثل قيم النمو في شكل بياني:

حيث يعبر المستقيم (n-0) عن العلاقة الخطية بين قيم النمو المختلفة، والتي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يأتي[16]:

$$\gamma\hat{} = \frac{a}{10}\gamma \cdots\cdots (1)$$

وبالطريقة نفسها يمكن صياغة العلاقات الخطية بين قيم المؤشرات الأخرى:

2- معدل النمو في ميزان المدفوعات: $$\tau\hat{} = \frac{a}{6}(\tau + 2) \cdots\cdots (3)$$

3- معدل التضخم: $$\varphi\hat{} = \frac{a}{10}(10 - \varphi) \cdots\cdots (2)$$

4- معدل البطالة: $$\delta\hat{} = \frac{a}{12}(12 - \delta) \cdots\cdots (4)$$

وبتعويض المعادلات (1-4) في المعادلة التالية:

$$A\hat{} = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad \text{where } 0 \le A \le 1$$

$$A\hat{} = 1/2\{\left(\frac{a}{10}\right)\gamma\left(\frac{a}{6}\right)(\tau + 2) + \left(\frac{a}{6}\right)(\tau + 2)\left(\frac{a}{10}\right)(10 - \varphi) + \left(\frac{a}{10}\right)(10 - \varphi)\left(\frac{a}{12}\right)(12 - \delta) + \left(\frac{a}{12}\right)(12 - \delta)\left(\frac{a}{10}\right)(\gamma)\}$$

$$A\hat{} = 1/2\{\left(\frac{a^2}{60}\right)(\tau + 2)\gamma + \left(\frac{a^2}{60}\right)(\tau + 2)(10 - \varphi) + \left(\frac{a^2}{120}\right)(10 - \varphi)(12 - \delta) + \left(\frac{a^2}{120}\right)(12 - \delta)(\gamma)\}$$

فاذا كانت: $Aw = 1$ فان $a^2 = 1/2$ وبالتعويض عن a^2 في المعادلة أعلاه نحصل على:

$$A\hat{} = \{\left(\frac{1}{120}\right)(\tau + 2)\gamma + \left(\frac{1}{120}\right)(\tau + 2)(10 - \varphi) + \left(\frac{1}{240}\right)(10 - \varphi)(12 - \delta) + \left(\frac{1}{240}\right)(12 - \delta)(\gamma)\}$$

$$240A\hat{} = (\tau + 2)\gamma + (\tau + 2)(10 - \varphi) + \left(\frac{1}{2}\right)(10 - \varphi)(12 - \delta) + \left(\frac{1}{2}\right)(12 - \delta)(\gamma)$$

ومن خلال المعادلة السابقة نستطيع ان نتحقق من ان: $0 \le A\hat{} \le 1$

فاذا كانت قيم المؤشرات (γ=0)، (τ= -2)، (φ=10)، (δ =12)، وهي القيم التي تعبر عن أسوأ اداء اقتصادي، فان $A\hat{}$ ومن خلال التعويض في المعادلة أعلاه، يكون كما يأتي:

$$240A\hat{} = (-2 + 2)(0) + (-2 + 2)(10 - 10) + \left(\frac{1}{2}\right)(10 - 10)(12 - 12) + \left(\frac{1}{2}\right)(12 - 12)(-2)$$

240A^= 0 A^=0

اما اذا كانت قيم المؤشرات (γ=10)، (τ= 4)، (φ=0)، (δ =0)، والتي تعبر عن أداء اقتصادي مثالي، فان $A\hat{}$ ومن خلال التعويض في المعادلة أعلاه، يكون كما يأتي:

$$240A\hat{} = (4 + 2)(10) + (4 + 2)(10 - 0) + \left(\frac{1}{2}\right)(10 - 0)(12 - 0) + \left(\frac{1}{2}\right)(12 - 0)(10)$$

240A^= 240 A^=1

ثانيا: اولوية المتغيرات المستهدفة

من خلال نظرة بسيطة الى الأهداف المذكورة، التي تمثل الأهداف النهائية للاقتصاد، نجد في كثير من الأحيان، ان هناك تعارضا بين تلك الأهداف، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف او التشغيل الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في الوقت نفسه. ففي الوقت الذي يؤكد منحنى فيليبس على المقايضة بين التضخم والبطالة نجد ان زيادة التشغيل، وفقا للتحليل الاقتصادي الكلي، تؤدي إلى زيادة الأجور ورفع الأسعار. كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية. وكما يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات. يكون هدف تحقيق استقرار الاسعار متناقضا مع هدف خلق فرص عمل جديدة، كما إن السعي وراء استقرار الاسعار أو تصحيح " عدم التوازن " الخارجي قد أصبح فى كثير من الأحيان ذو اولوية، لدرجة أنه قد يقود لإهمال البطالة المفتوحة والبطالة المقنعة المنتشرة والمتواصلة، بينما التحول فى التركيز على جعل إيجاد فرص عمل منتجة هو الهدف الأكثر أهمية، وهو لا يؤدى بالضرورة الى عدم توازن أو عدم استقرار.

ورغم ان مختلف التعريفات التي تعرضت لمفهوم النمو الاقتصادي تتفق على انه الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والتي ترافقها زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، يصر الكثير من

الاقتصاديين على أن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني .كما يعتقد كثيرون أن النمو الاقتصادي، لابد أن يكون ناجما عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي. أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر، فإن التضخم قد لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو، إلا أنه يكون ملازما له.

ان هذا التضارب في الآراء والوقائع، قد يفضي الى أن نقبل بالفرضية التي ترى ان أي اقتصاد لن يكون قادرا على الحصول على الأداء الجيد في جميع مؤشرات المربع السحري، وبالتالي التسليم بامكانية المقايضة أو المفاضلة بين متغيرات KALDOR، هذا من جانب، اما من جانب آخر، حتى لو بدى أن معظم الاقتصاديين يتفقون من الناحية النظرية على قدرة " المربع السحري " الذي طرحه KALDOR على تقييم الأداء لاقتصاد ما، فان النقاش يبقى قائما فيما إذا كانت هذه الأهداف الأساسية (النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وميزان المدفوعات) يمكن أن تتحقق تلقائيا وفي وقت واحد. ومع وجود أهداف ربما متباينة أو متضاربة، فإن مسألة ترتيبها او وضع أولوياتها قد لا يمكن الاتفاق عليه بسهولة.

ان تحليل الأداء الاقتصادي من خلال هذه المؤشرات، لم يكن وليد الحاضر، فقد تم استخدامه أولا من قبل الحكومة الألمانية خلال الفترة 1966-1969، لتقييم أداء الاقتصاد الألماني اذ ان هذه المجموعة من المتغيرات تم عرضها على شكل مربع، لتبسيط المقارنة والعرض لأداء الاقتصادات المختلفة (Dietmar Braun, 2003). وبمجرد أن وضعت هذه التقنية موضع التنفيذ ،فقد تم استخدامها من قبل العديد من البلدان. ولقد استخدمها Michel Bernard, (1988) للمقارنة بين فرنسا، و اليابان، وانجلترا خلال فترة ما قبل وأثناء النقص في امدادات النفط (1960-1973) و (1974-1980)، كما تم استخدامها من قبل Ronan Porhel (2007)، كأداة لتحليل الوضع الاقتصادي في كينيا خلال السنوات من 2000-2007 . كما استخدم Jean-Paul Fitoussi and Francesco Saraceno (2012) هذه الطريقة لمقارنة الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وثلاث من الدول الكبرى في منطقة اليورو (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) على مدى فترتين زمنيتين مختلفتين ، 1981-1990 والفترة 1991-2000. كما استخدمت Olfa Alouini (2012) متغيرات KALDOR لتحليل اقتصاد منطقة اليورو خلال الفترة من 1998-2008 . كما استخدم Lukas Kucera (2012) هذه المربعات السحرية لتقييم الاقتصاد في الجمهورية التشيكية بين عامي 2006 و 2011.

ثالثا: المنهجية في استخدام مؤشرات KALDOR في التقييم

من أجل استخدام مربع KALDOR لتقييم أداء الاقتصاد العراقي، تبرز في هذا الاطار منهجيتان هما:

الاولى: ان يتم تقييم الأداء من خلال مقارنة مؤشرات الأداء في مربع KALDOR مع مثيلتها للبلد المثالي الافتراضي والبلد الفشل. وتستند هذه المنهجية على ما يأتي:

1- مفهوم البلد المثالي، والذي يضمن تحقيق، كما رأينا، معدل نمو اقتصادي قدره 10%، ومعدل بطالة (0)%، ومعدل تضخم مقداره 0%، اما الفائض في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي فلن يقل في أي حال من الأحوال عن 4%.

2- مفهوم البلد المثالي الذي اقترحته منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والتي قدرت فيها ان البلد المثالي هو البلد الذي تتحقق فيه نسبة نمو للناتج المحلي الاجمالي قدرها 3 ٪ ومعدل البطالة فيه لايتجاوز 5.5 ٪ ، ويكون معدل التضخم بحدود 2 ٪ مع تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدره 1% من الناتج المحلي الاجمالي. لكننا في هذا البحث سنعتمد مصطلح البلد المرغوب القادر على تحقيق مثل تلك القيم للتمييز بين المفاهيم.

3- مفهوم البلد الفاشل، والذي يعبر عن واقع مأساوي للاقتصاد، ويتحقق ذلك، مع النمو الصفري، وعجز أكثر من 2 ٪ في ميزان المدفوعات الى الناتج، و 10٪ في معدل التضخم و 12٪ في معدل البطالة.

الثانية: ان يتم تقييم الأداء من خلال مقارنة مؤشرات الأداء في مربع KALDOR مع مثيلتها في الدول الأخرى التي حققت تقدما ملموسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتي يتم الحصول عليها من خلال البيانات التاريخية المختلفة مع أخرى يتم وضعها كحالة مثالية للاقتصاد العراقي والاقتصادات المماثلة، لتتم المقارنة بينها. وفي هذا البحث تم اختيار الصين والبرازيل، باعتبارهما بلدين حققتا تقدما ملحوظا في ادائهما الاقتصادي خلال فترة البحث.

ان من الجدير بالذكر هنا ان من الصعب على أي بلد الحصول على الأداء المثالي في كل من معايير KALDOR الأربعة. وبالتالي، فإن تعريف "البلد المثالي " على الرغم من كونه مؤشرا جيدا، ولكنه كهدف لايمكن تحقيقه بسهولة. وبما أن تعريف بلد مثالي قد ينطوي على وضع أهداف غير قابلة للتحقيق، يكون من

الأفضل أن تكون الأهداف هي دون الحد الأقصى غير القابل للتحقيق و أعلى من الحد الأدنى القابل للتحقيق. ففي حالة التضخم (φ) مثلا، فان الاقتصاديين يتفقون عادة على أن الهدف الأساس هو الحفاظ على مستويات منخفضة من التضخم في ظل استقرار الأسعار. وللحفاظ على هذا المبدأ، يؤكد الاقتصاديون على أن الزيادة في المستوى العام للأجور يجب أن يكون ذو صلة قوية بزيادة الإنتاجية، بينما يرى آخرون ان الزيادة في الأسعار والأجور لا ينبغي أن تكون في معظم الأحوال أكبر من الإنتاجية، باعتبار ان انخفاض الأسعار، عندما يكون معدل التضخم أقل من صفر، والناجمة عن فائض العرض، يمكن أن يؤدي الى إفلاس المؤسسات الاقتصادية المختلفة وبالتالي حدوث أزمة اقتصادية. وبالتالي الأخذ بنظر الاعتبار، ان تحقيق هدف ما قد يكون على حساب أهداف أخرى.

ومن اجل وضع مربع مثالي للعراق يضم مؤشرات KALDOR علينا ان نتوخى الدقة في التحليل والتقصي عن الاسس الصحيحة التي توصلنا الى تبني قيم لمؤشرات KALDOR تكون مثالية لحالة العراق. ونعتقد ان الطريقة الثانية هي الأنسب للتقييم لحالة اقتصاد بلد مثل العراق، باعتبار ان العراق يمثل حالة فريدة، لما تعرض له من الحروب والصراعات الداخلية والخارجية التي خاضها عبر تاريخه الحديث طيلة أكثر من ثلاثة عقود، وهو حالة فريدة حيث يعيش نصف شعبه في عوز ونقص في الحاجات الأساسية، مع انه يمتلك رصيد هائل من الموارد المالية والمادية والبشرية والخبرة المكتسبة.

المحور الثالث

تقييم أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)

من أجل الاحاطة بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العراقي عبر المؤشرات الأربعة التي استند اليها مربع KALDOR في التحليل، سيتم تقسيم الفترة من العام 2003 الى العام 2012 الى ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى منذ العام 2003 بداية الاحتلال الامريكي للعراق تنتهي في نهاية العام 2006، باعتبارها مرحلة حرجة، كانت بداية توجه جديد في ادارة الاقتصاد العراقي، لازال يتلمس اولى خطواته في طريق الانفتاح الاقتصادي، في ظل الفوضى السائدة في ادارة الاقتصاد وغياب السياسات الاقتصادية، وتدهور البنى التحتية، فضلا عن التدهور الأمني . اما المرحلة الثانية فتبدأ من العام 2007 الى نهاية العام 2009، وهي بداية مرحلة جديدة من الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ولاسيما في القطاع النفطي، الذي يعد الممول لمتطلبات التنمية في الاقتصاد العراقي. اما المرحلة الثالثة فتبدأ من العام 2010 تنتهي في العام 2012، حيث اتسمت هذه المرحلة بالموازنات المالية الضخمة دون تحقيق نتائج حقيقية على أرض الواقع.

أولا : تقييم أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2006)

ان النظر الى ماحققه الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة، مجردا عن الخلفية التي كان عليها قبل العام 2003، قد لايعطي صورة حقيقية عن أداءه ، لذا يكون من المناسب ان نذكر ان العراق وخلال أكثر من ثلاثة عقود شهد متغيرات عنيفة تمثلت بالحروب والحصار الاقتصادي، تراجعت فيه مسيرته التنموية، التي تحققت خلال فترة السبعينات، مما قلل من الآثار التنموية المتحققة لتمتد آثارها السلبية الى الفترة اللاحقة، كما ان حالة عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية هددت ولاتزال الجهود التنموية التي تبذل في سبيل تخطي المصاعب وتجاوز التحديات. ولكن المؤشرات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد العراقي في هذه المرحلة، تبين ان هناك تطورا ايجابيا في كثير من المؤشرات، ولاسيما المتغيرات الاقتصادية الرئيسة، التي هي قيد الدراسة والتي نعني بها نمو الناتج المحلي الاجمالي، والبطالة، وميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، مع تراجع كبير في مؤشرات أخرى. ويبين الجدول مؤشرات KALDOR الأربعة.

الجدول (1)
مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2006).

	معدل النمو	البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي %
2003	25.3-	28.1	33.6	-19.56
2004	54	26.8	27.0	11.5
2005	4	18.0	37.0	8.75
2006	10	17.5	53.2	11.3

المصادر:
- البنك المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للسنوات 2003-2006.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، المجموعات الاحصائية والتقارير الشهرية، 2003- 2006.

ويلاحظ من الجدول ان العام 2003 أظهر تراجعا كبيرا في نمو الناتج المحلي الاجمالي قدره (25.3) والسبب في ذلك يعود الى الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي، نتيجة تعرض العراق الى العمليات الحربية التي رافقت الاحتلال الأمريكي، وما نتج عنها من تدمير كامل للقطاعات الاقتصادية

المختلفة، انعكس سلبا على القدرة الانتاجية لها، وبالتالي تدني مساهمتها في الناتج القومي. بينما يرى آخرون ان السياسة النقدية، ومن خلال المغالاة في اسعار الفائدة في السنوات التي سبقت عام 2003، كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أذ انها أعاقت عمليات الاقتراض من قبل القطاع الخاص وبالتالي أثرت سلباً على الاستثمار (بأعتبار ان سعر الفائدة أحد العوامل المحددة للقرار الاستثماري). وبالضد من ذلك الرأي هناك من يعتقد بأن اسعار الفائدة ليس لها ذلك التأثير على الاستثمار والنمو، وانما بسبب عوامل اجتماعية عديدة أخرى أثرت سلباً على الاستثمار والنمو، أكثر تأثيرا من العوامل الاقتصادية أهمها التهجير السكاني والعنف الخ... ولم يكن الاقتصاد العراقي في العام 2004 بأفضل حالا من العام 2003 رغم الزيادة الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي، والتي بلغت 54%، والتي تعزى بشكل اساسي الى الزيادة الحاصلة في انتاج النفط وتصديره، مع استمرار الحالة المتردية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، بل تفاقمت وازدادت حدة بسبب الأضرار الكبيرة التي أصابت البنى التحتية جراء الحرب الأخيرة وما تبعتها من عمليات تخريب وسلب ونهب للممتلكات العامة وانعدام الأمن، الامر الذي انعكس سلباً على الأداء العام للاقتصاد.

وعلى الرغم من حشد الجهود المختلفة لدعم الاقتصاد الوطني وتفعيل السياسات الاقتصادية، في العام 2005 ، الا ان القطاعات الاقتصادية ظلت تعاني من التدهور الكبير وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية مما يعكس الحالة المتردية التي كانت عليها، فضلا عن استمرار الوضع الأمني المتردي، مما انعكس سلبا على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وبمعدل نمو لايتجاوز 4%. كما تبين الأرقام في الجدول (1) ان العام 2006 شهد زيادة ملموسة في معدل النمو الاقتصادي، لزيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج، نتيجة الزيادة في أسعار النفط، مقابل التراجع الحاصل في مساهمة الانشطة الاقتصادية نتيجة تدهور الوضع الامني الذي القى بظلاله على كافة مرافق الحياة.

ويؤشر الجدول (1)، ان ميزان المدفوعات سجل عجزا مقداره 19.56% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الأعوام 2003، ويعود السبب في ذلك الى التراجع الحاصل في انتاج النفط والصادرات النفطية نتيجة العمليات العسكرية التي طالت معظم البنى التحتية في الاقتصاد. أما في العامين 2004، 2005 فقد اظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي فائضا مقداره 11.5%، 8.75% على التوالي نتيجة للزيادة المتحققة في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العراقي، وقد جاء هذا الفائض نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري وحساب الدخل، اما العوامل غير المباشرة في تحقيق الفائض المذكور جاء نتيجة المنح والمساعدات المقدمة الى العراق، من خلال مساهمة صافي التحويلات الجارية وصافي التحويلات الرأسمالية، في حين اثر كلا من حساب الخدمات والحساب المالي سلبا على وضع ميزان المدفوعات العراقي. ورغم التدهور الأمني الذي حصل في العام 2006 الا ان ميزان المدفوعات سجل فائضا قدره 11.3% نتيجة للزيادة المتحققة في الميزان التجاري بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع اسعارها في الأسواق العالمية، رغم العجز الذي حققته فقرة صافي الخدمات، وصافي التحويلات الجارية[17].

ويبين الجدول (1) ارتفاع معدلات التضخم في العام 2003 وبنسبة مقدارها 33.6%. ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب يأتي في مقدمتها الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة الشرائية في عام 2003، ولاسيما في النصف الثاني منه، الذي كان بسبب الارتفاع الحاصل في الدخول الناجم عن التعديل في سلم الرواتب والاجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة، مما انعكست آثار ذلك على الأرقام القياسية لمجاميع السلع الاستهلاكية في عام 2003 عما كانت عليه في العام السابق. واستمر الرقم القياسي في الارتفاع خلال العام 2004، ولو بمعدلات أقل عن العام السابق بمعدل تضخم قدره 27.0 %، ويعزى هذا الارتفاع الى عدة أسباب أهمها الارتفاع الحاصل في الرقم القياسي للأسعار لبعض الفقرات. كما سجل معدل التضخم السنوي ارتفاعا كبيرا خلال عام 2005عن العام السابق حيث بلغ 37% ، وقد كان العامل المؤثر الاكبر في تذبذب معدلات التضخم هو ازمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تردي الوضع الامني والانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي، كما يبين الجدول (1) ان معدل التضخم بلغ مستوى قياسيا في العام 2006 بلغ 53.2% ، وقد كان العامل الرئيس في هذا الارتفاع هو استمرار الارتفاع في اسعار الاضاءة والوقود، فضلا عن حصول زيادة كبيرة في اسعار الأدوية والخدمات الطبية، وخدمات الايجار[18]. كما يبين الجدول (1) ان التراجع الحاصل في معدلات البطالة من 28.1 عام 2003، الى 17.5 في العام 2006، قد لايؤشر تحسنا في أداء الاقتصاد العراقي، من خلال خلق فرص عمل مجزية، لاسيما اذا ما علمنا ان معظم عرض العمل قد تم استيعابه في القطاع العام.[19]

ويبين الشكل (3) أداء الاقتصاد العراقي من خلال مؤشرات KALDOR للمدة (2003- 2006).

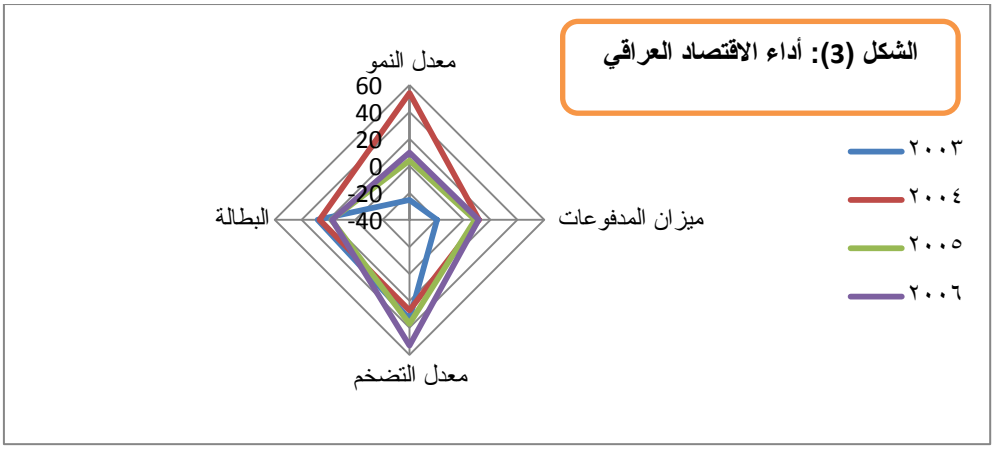

ويبدو من الشكل (3) ان السياسة الاقتصادية في العراق، اذا كانت قد استهدفت تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بالمرحلة الأولى، ولاسيما في العام 2003 والعام 2004، مع التركيز على تحقيق فائض فيه في السنوات اللاحقة كأولوية قصوى، فانها بالفعل حققت أهدافها، وتحقق نتيجة لذلك معدلات نمو اقتصادي متزايدة، ولو متفاوتة. الا ان تكلفة هذه السياسة كانت باهظة، فيما يخص معدلات التضخم، اذ تظهر الأرقام زيادات كبيرة في معدلات التضخم، في هذه المرحلة، وقد يعود السبب في ذلك الى ان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، تكون على حساب معدلات تضخم عالية، مما يؤكد صحة المنهج التقليدي الذي يؤكد على علاقة مقايضة واضحة بين التضخم والنمو، ولاسيما في البلدان النامية بسبب عدم المرونة في الجهاز الانتاجي، الا ان الواضح من الشكل ان هذه العلاقة هي علاقة غير خطية.

كما يؤكد الشكل (3) صحة الدراسات التي ترى ان الانخفاض الشديد والارتفاع الحاد فى معدل التضخم يمكن أن يلحقا أضرار بالنمو، على العكس من التضخم المعتدل فانه لا يحدث آثارا سلبية على النمو والتوزيع والفقراء، وهو ليس عرضة للتسارع . علاوة على ذلك، لا يؤدى التضخم المعتدل، بالضرورة، الى تباطؤ النمو وتراجع الاستثمار، وتفاقم البطالة، وتضاؤل الاستثمار الأجنبى المباشر، أو تدهور أى من المتغيرات الهامة الكلية، بما فى ذلك توزيع الدخل[20]. فالتضخم المعتدل يمكن أن يساعد فى تعزيز النمو الاقتصادى المطرد، ولا سيما فى حالات توفر الطاقة الفائضة، وارتفاع معدلات البطالة أو العمالة الناقصة.

من ناحية أخرى يظهر الشكل (3) ان السياسة الاقتصادية المعتمدة نجحت، ولو ظاهريا، في تحقيق نتائج ملموسة فيما يخص تشغيل العاطلين عن العمل، فالأرقام تشير الى انخفاض معدلات البطالة خلال سنوات هذه المرحلة من 28.1 عام 2003 الى 17.5 عام 2006، وهو بحد ذاته انجاز كبير، بغض النظر عن القطاع الذي تحمل العبء الأكبر في استيعاب اعداد العاطلين عن العمل.

هذا مايخص المرحلة، اما على مستوى السنوات فاننا ومن خلال حساب مساحة المربعات يتكشف لنا أداء الاقتصاد العراقي وحسب السنوات وبدلالة المساحة الأكبر لمربع KALDOR.

$$A = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad where\ 0 \le A \le 1$$

A_{2003}= 1/2{(-25.3)(- 19.56)+(- 19.56)(33.6)+(33.6)(28.1)+(28.1)(-25.3)=40.04

A_{2004}= 1/2{(54.0)(11.5)+(11.5)(27.0)+(27.0)(26.8)+(26.8)(54.0)=1550.85

A_{2005}= 1/2{(4.0)(8.75)+(8.75)(37.0)+(37.0)(18.0)+(18.0)(4.0)=548.37

A_{2006}= 1/2{(10.0)(11.3)+(11.3)(53.2)+(53.2)(17.5)+(17.5)(10.0)=914.5

ويتبين من مساحات الأشكال المربعة التي تمثل مربعات KALDOR في السنوات المختلفة ان مربع KALDOR للعام 2004 حقق أعلى مساحة، مقارنة بمساحة المربعات للسنوات الأخرى، يليه العام 2006 ثم العام 2005، وأخيرا العام 2003 الذي حقق أدنى نسبة من المساحة وهي نتيجة منطقية لما كانت عليه الأمور ادت الى تراجع في الأداء الاقتصادي، في ظل الاحتلال والعمليات العسكرية. وبالتالي يكون أداء الاقتصاد في العام 2004 هو الأفضل مقارنة بأدائه في السنوات الأخرى وفقا لمنهجية KALDOR . ولكننا نرى، ومن زاوية أخرى، ان الاقتصاد العراقي حقق أفضل أداء في العام 2006، لان المساحة الكبيرة المتحققة في العام 2004 جاءت بسبب الزيادة الكبيرة في معدل النمو الاقتصادي والبالغة 54، مع تحفظنا على هذه النسبة، مع بقاء المؤشرات الأخرى على حالها أو تحسنها بشكل طفيف، بينما كانت المساحة المتزايدة للمربع في العام 2006 بسبب التحسن المتوازن في جميع المؤشرات.

ثانيا : تقييم أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2007- 2009)

ركزت الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية للبلد خلال هذا الفترة على جملة من الاجراءات، الهدف منها الارتقاء بأداء الاقتصاد، وتحقيق الاصلاح الاقتصادي. هذه الاجراءات تستهدف أولا زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع حصيلة الإيرادات غير النفطية، وزيادة حجم النفقات الاستثمارية لغرض التوسع

في عمليات الأعمار وإعادة الأعمار، أما الهدف الثاني فيتمثل بخفض معدلات التضخم من خلال ترشيد الإنفاق العام، باعتبار الإنفاق الحكومي هو المحدد الرئيس للسيولة المحلية وإجمالي الطلب المحلي، وثالثا، تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال محاربة الفقر والبطالة وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معاشي أفضل، فضلا عن دعم أسعار البطاقة التموينية. ويبين الجدول (2) قيم مؤشرات KALDOR الأربعة في هذه المرحلة.

الجدول (2)

مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي للمدة (2007-2009).

	معدل النمو	البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي %
2007	1	11.7	30.08	13.2
2008	7	15.7	2.7	14.2
2009	6	15.2	2.8-	-5.2

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للسنوات 2007-2009.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، المجموعات الاحصائية والتقارير الشهرية، 2007- 2009.

ويظهر الجدول (2) تراجع كبير في أداء الاقتصاد العراقي للعام 2007، اذ لم يحقق سوى 1% في النمو الاقتصادي، في ظل معدلات عالية من التضخم بلغت 30.8 بالرغم من تحقيق فائض مقبول في ميزان المدفوعات، ومستويات معقولة من البطالة. فيما أظهرت الأرقام اداء مغايرا تماما للعام 2008، اذ سجل الاقتصاد العراقي في العام 2008 نموا اقتصاديا تجاوز 7%، في ظل انخفاض معدلات التضخم التي بلغت 2.7% ، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدره 14.2%. بينما ازدادت معدلات البطالة على غير ما هو متوقع الى 15.7. وبالمقابل كان أداء الاقتصاد العراقي مرتبكا في العام 2009، فبينما ترافق تراجع معدل النمو الى 6% وميزان المدفوعات الى 5.2% ، انخفض معدل التضخم الى -2.8، بينما عجز الاقتصاد من تحقيق انخفاض ملموس في معدلات البطالة.

ولتحليل تلك الأرقام يتبين لنا، وكما توضح المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة[21]، ان الزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي خلال عام 2008، تعود بالأساس، الى حدوث تطور ايجابي نسبي شهده الاقتصاد العراقي آنذاك، فقد حقق هذا الاقتصاد معدلات نمو متفاوتة في كافة قطاعاته الاقتصادية، ولاسيما قطاع النفط، والى التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي انعكس إيجابًا في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية. اما التراجع الحاصل في معدل التضخم فقد يعود الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي، والتي توضحت في حركة السوق النقدية من خلال التحسن في سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية ولو بشكل تدريجي عبر مجموعة من الاجراءات مدعومة بالفائض المتحقق لدى البنك المركزي، أهمها مزاد العملة، والتي تعبر عن سياسة رشيدة من البنك لادارته النقدية المتعلقة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة، مما انعكس أثر هذه الاجراءات على السنة اللاحقة، اذ استمرت معدلات التضخم في التراجع في العام 2009، لتصل الى (-2.8%).

وفي ضوء الأرقام المذكورة في الجدول (2)، فان معدلات البطالة للسنوات قيد الدراسة، قد لاتكون بالدقة المطلوبة ولاسيما في العام 2007، ونعتقد ان معدلات البطالة الفعلية فيها أكبر من الأرقام المذكورة، لأنه إذا كان مبرراً تفسير الاتجاه العام لمعدل البطالة بين 2003 و 2006 في ضوء تطور الاستخدام الحكومي خلال تلك الفترة، فإن من الصعوبة تفسير تقلب وانعدام أتساق تغير المعدل منذ 2007 و2009. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون معدل البطالة في سنة اضطرابات أمنية (2007) أقل منه في 2008 أو 2009 وهي سنوات أقل اضطرابا؟ وهذا مايؤكد لنا التحيز في قياس معدلات البطالة، ونعتقد ان التهجير الداخلي والهجرة الخارجية التي حدثت في العام 2006 والعام 2007 نتيجة التدهور الأمني والعنف الطائفي، كان له الأثر الأكبر في هذا الارتباك. مع الأخذ بنظر الاعتبار ان معظم العاطلين عن العمل قد تم استيعابهم في القطاع العام، مع عجز واضح للقطاع الخاص في خلق فرص عمل مجزية لهم. كما نعتقد ان العجز المتحقق في ميزان المدفوعات في العام 2009 كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008، وأثرها السلبي على أسعار النفط، وبالتالي انعكاس آثارها على الاقتصاد العراقي. ويبين الشكل (4) أداء الاقتصاد العراقي للفترة (2007-2009).

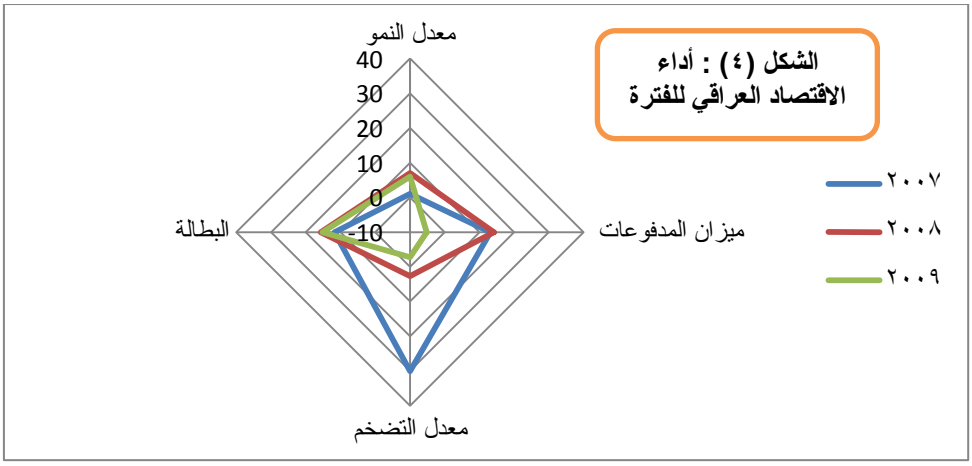

الشكل (٤) : أداء الاقتصاد العراقي للفترة

ومن الطبيعي ان تستهدف السياسة الاقتصادية في العراق للفترة 2007-2009 ادامة الزخم الذي تحقق في العام 2006، ولاسيما ما تحقق من فائض في ميزان المدفوعات، والحفاظ على معدلات النمو التي تحققت في العام 2006. مع التركيز على خفض معدلات التضخم والبطالة. ويظهر ان السياسة الاقتصادية ومن خلال الشكل (4) حققت بعض أهدافها، ولاسيما تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، في عامي 2007، 2008، مع تراجع حاد في هذا الفائض في العام 2009، بسبب متغير خارجي، وهو الأزمة العالمية، والذي أثر بشكل مباشر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة. فيما واصل الاقتصاد أداؤه المتميز، في خفض معدلات التضخم، نتيجة استمرار الاجراءات التي اتبعها البنك المركزي، والتعافي في مجمل الأنشطة الاقتصادية، الذي انعكست آثارها سلبا على معدلات البطالة التي حافظت على مستوياتها العالية، مما يؤكد صحة الفكرة التي ترى وجود علاقة مقايضة بين التضخم والبطالة والمعروفة بمنحنى فيليبس. هذا مايخص المرحلة، اما على مستوى السنوات فاننا ومن خلال استخراج مساحات المربعات يتبين لنا الأداء الأفضل للاقتصاد العراقي.

$$A = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad where\ 0 \le A \le 1$$

A_{2007}= 1/2{(1.0)(13.2)+(13.2)(30.08)+(30.08)(11.70)+(11.70)(1.0)=386.4

A_{2008}= 1/2{(7.0)(14.2)+(14.2)(2.7)+(2.7)(15.7)+(15.7)(7.0)=145.1

A_{2009}= 1/2{(6.0)(-5.2)+(-5.2)(-2.8)+(-2.8)(15.2)+(15.2)(6)=16.4

ويتبين من مساحات الأشكال المربعة التي تمثل مربعات KALDOR في السنوات المختلفة ان مربع KALDOR للعام 2007 حقق أعلى مساحة يليه العام 2008، متمتعا بالزخم الذي حققه في السنوات السابقة. ولكن العام 2009، أشر تراجعا كبيرا في أداء الاقتصاد العراقي مقارنة بالسنوات السابقة، كما تبين تلك النتائج عمق الأثر الذي احدثته الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي التي حدثت العام 2008، مما يؤشر تبعية الاقتصاد العراقي، لاعتماده الكبير على ايرادات النفط لتمويل الموازنة. وبالتالي وحسب مساحات المربعات، فان أداء الاقتصاد في العام 2007 هو الأفضل مقارنة بأدائه في السنوات الأخرى وفقا لمنهجية KALDOR . ولكننا نعتقد، ان أداء الاقتصاد العراقي في العام 2008، هو الأفضل لان المساحة المتحققة جاءت من خلال تحقيق نسب متوازنة من مؤشرات KALDOR جميعها، عكس ماكان عليه الحال في العام 2007 اذ جاءت بسبب الانخفاض الكبير في معدل التضخم الاقتصادي والبالغة (-2.8). وهنا تبرز روعة منهجية KALDOR في التحليل.

ثالثا: تقييم أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2012)

بعد أكثر من سبع سنوات من الأداء المتذبذب للاقتصاد العراقي، والسياسات الاقتصادية الكلية غير المنسجمة، بدأ الاقتصاد العراقي ينحى منحى مختلفا، اول أشكاله تبلور سياسة اقتصادية كلية تضمن إيجاد بيئة مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي، منطلقاتها الأساسية تقوم على التكامل الحقيقي ما بين السياستين المالية والنقدية تضمن حفز النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، والعمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وخلق فرص عمل مجزية وبما يؤمن تخفيض معدلات البطالة العالية التي يشهدها العراق، بما في ذلك البطالة الموسمية والمقنعة، واستدامة الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم والانفاق العام غير المبرر اقتصادياً واجتماعياً، وتحقيق العدالة التوزيعية، و العمل على تنويع الإقتصاد، والذي لايزال يعتمد بشكل كبير للغاية حاليا على إيرادات النفط، وتحويله الى اقتصاد يتسم بنسبة متزايدة في مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، ولاسيما القطاعات الانتاجية.

ويبين الجدول (3) مؤشرات KALDOR للأعوام 2010، 2011، 2012 ، اذ يظهر الجدول تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد العراقي للأعوام المذكورة، وعلى مختلف الاتجاهات، اذ حقق الاقتصاد فائضا كبيرا في ميزان المدفوعات رافقه تحقيق معدلات نمو تجاوزت في بعض السنوات ماهو مخطط له[22] ، في ظل معدلات مقبولة من التضخم ووجود مستويات معقولة من البطالة. اذ أظهرت الأرقام في الجدول ان الاقتصاد العراقي حقق معدل نمو قدره 7% في العام 2010 وفائضا في ميزان المدفوعات قدره 4.4%، في ظل مستوى مقبول من التضخم لم يتجاوز 2.5%، مع فشل في تحقيق انخفاض في مستويات البطالة التي حافظت على معدلاتها للأعوام السابقة والتي بلغت بحدود 15%. وفي العام 2011 استمر الاقتصاد العراقي في تحقيق أداء أفضل مما كان عليه في العام السابق، وفي جميع المؤشرات، باستثناء ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم. ولم يتغير اداء الاقتصاد في العام 2012 كثيرا، ولكنه سجل بعض التراجع الطفيف في بعض المؤشرات.

الجدول (3)
مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي للمدة (2010-2011).

	معدل النمو	البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات
2010	7	15.0	2.5	4.4
2011	10	11.1	5.6	5.4
2012	9	11.0	6.1	3.7

المصادر:
- البنك المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للسنوات 2010-2012.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، المجموعات الاحصائية والتقارير الشهرية، 2010- 2012.

وتؤشر الأرقام في الجدول (3) ان النمو الاقتصادي المستدام والمتحقق في هذه المرحلة، يعود الى جملة من العوامل أهمها حالة الاستقرار الأمني النسبي الذي ساد العراق خلال هذه المرحلة، فضلا عن مساهمة القطاعات المختلفة في توليد الناتج بالاضافة الى القطاع النفطي الذي كان حاضرا بقوة نتيجة ارتفاع كميات النفط المستخرجة وأسعارها، في ظل حزمة من العقود الجديدة للتنقيب عن النفط، وتطوير الحالي منها. ولقد انعكس ذلك كله ايجابا على ميزان المدفوعات الذي حقق فائضا خلال سنوات هذه المرحلة. ولكن الاقتصاد في المقابل عجز عن الحفاظ على معدلات واطئة من التضخم، لأسباب كثيرة، قد لاتكون السياسة النقدية المتبعة واحدة منها.[23] ومن سمات هذه المرحلة ان الاقتصاد استطاع ولأول مرة تحقيق انخفاض ملموس في معدلات البطالة بلغت 11%، وهذا الانخفاض يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2010 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني. واذا أخذنا بنظر الاعتبار ان خطة 2010- 2014 تقضي بخفض معدلات البطالة من 15% الى 7%، نجد ان الاقتصاد قد يستطيع تحقيق هذا الهدف في العام 2014 اذا ما استمر على هذا الزخم[24]. ويبين الشكل (5) أداء الاقتصاد العراقي للفترة (2010-2012).

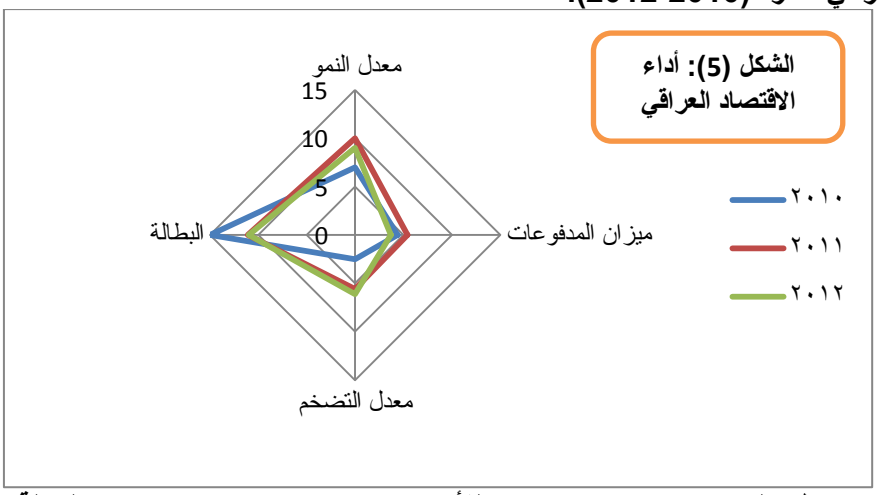

ان من ينظر الى مربعات KALDOR للأعوام (2010-2012) يرى من الوهلة الأولى اداءً متناسقا للاقتصاد العراقي خلال تلك الاعوام، ولكن لايمكن استباق الأمور قبل حساب مساحة المربعات لكل عام من تلك المرحلة.

$$A = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad where\ 0 \le A \le 1$$

A_{2010}= 1/2{(7.0)(4.4)+(4.4)(2. 5)+(2. 5)(15.0)+(15.0)(7.0)=78.65

A_{2011}= 1/2{(10.0)(5.4)+(5.4)(5.6)+(5.6)(11.1)+(11.1)(10.0)=130.0

A_{2012}= 1/2{(9.0)(3.7)+(3.7)(6.1)+(6.1)(11.0)+(11.0)(9)=111.3

وتشير الأرقام السابقة الى ان الاقتصاد العراقي من خلال مؤشرات KALDOR حقق أكبر مساحة خلال العام 2011 قدرها 130.0، يليه العام 2012، بمساحة 111.3 ثم العام 2010 بمساحة قدرها 78.6. وبذلك فان اداء الاقتصاد العراقي في العام 2011، هو الأفضل في هذه المرحلة وفقا لمنهجية KALDOR في التقييم، ونحن نتفق مع هذا التقييم، لاعتبارات عدة أهمها ان الاقتصاد في هذا العام حقق أفضل النتائج في مؤشرات KALDOR مقارنة بالأعوام الأخرى. وكان من المنطقي ان يكون اداء الاقتصاد العراقي في العام 2012 هو الأفضل، باعتبار ان ماتحقق في العام 2011 والأعوام التي قبلها كان قاعدة للارتقاء في الأداء وتحقيق المكاسب.

رابعا : تقييم الأداء (2003-2012)

يبين الجدول (4) البيانات السنوية لمؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012).

الجدول (4)

البيانات السنوية لمؤشرات KALDOR الأربعة للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012).

	معدل النمو	ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي	معدل التضخم	البطالة
2003	25.3-	-19.56	33.6	28.1
2004	54	11.5	27.0	26.8
2005	4	8.75	37.0	18.0
2006	10	11.3	53.2	17.5
2007	1	13.2	30.08	11.7
2008	7	14.2	2.7	15.7
2009	6	-5.2	2.8-	15.2
2010	7	4.4	2.5	15.0
2011	10	5.4	5.6	11.1
2012	9	3.7	6.1	11.0

المصدر: الجداول 1، 2، 3.

ولمعرفة مسيرة الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2012) سنحول البيانات في الجدول الى شكل بياني يساعد على توضيح الصورة التي كان عليها الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة. ويبين الشكل (6) ان الاقتصاد العراقي، وفي ظل غياب السياسات الاقتصادية الفاعلة، ظل يتخبط في ادائه طيلة السنوات (2003-2010)، وهو ما توضحه المنحنيات البيانية في الشكل (6) التي تعبر عن مسيرة مؤشرات KALDOR، التي لم تستقر على حال طيلة الفترة السابقة، والتي سجلت قيما متطرفة بين القيم الدنيا والعظمى، لاتتبع فيها قاعدة معينة. وبالمقابل يبين الشكل (6) ان الاقتصاد العراقي، بعد العام 2010، أخذ يتجه نحو تحقيق انسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية، وهو ما تؤشره النتائج المتحققة، والتي تعني ان مسيرة الاقتصاد العراقي ورغم كل التحديات كانت بالاتجاه الصحيح. لكن السؤال المهم هنا اذا كان الاقتصاد العراقي قد حقق الانسجام بين سياساته الاقتصادية فهل تحققت أهداف الاقتصاد وفق ماهو مخطط.

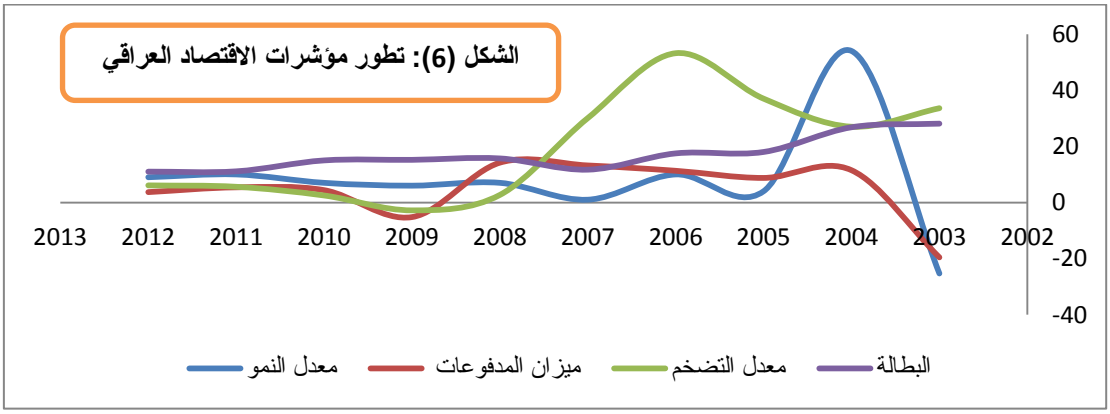

ومن المناسب لتقييم أداء الاقتصاد العراقي اتباع الخطوات الآتية:

الأولى: تقييم أداء الاقتصاد العراقي للسنوات التي حقق فيها أفضل الأداء مع بعضها ومع بلدان افتراضية.

الثانية: تقييم أداء الاقتصاد العراقي مع أداء البلد المثالي الافتراضي والمرغوب والبلد الفاشل.
الثالثة: تقييم أداء الاقتصاد العراقي مع اداء الاقتصاد لدول مختارة، وفي هذا البحث تم اختيار الصين والبرازيل، باعتبارهما بلدين حققتا تقدما ملحوظا في ادائهما الاقتصادي خلال فترة البحث.

على ان من الجدير بالذكر ان العراق حقق على الصعيد الاقتصادي نجاحات مختلفة للفترة من 2003-2012 منها:

1- تحقيق زيادة مطردة في النمو الاقتصادي بمعدل أكثر من 8% سنويا.
1- انخفاض نسبة البطالة من 28.1% الى 11%.
2- انخفاض نسبة التضخم من 33.6% الى 6%.
4- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي لمعظم الفترة المذكورة قدره 4.78

وسنعتمد المنهجيات التي تمت الاشارة اليها سابقا وكما يأتي:

أولا: وفق المنهجية الاولى.

1- حيث يتم مقارنة اداء الاقتصاد العراقي للسنوات التي حقق فيها الاقتصاد العراقي أفضل الأداء مع بعضها ومع بلدان افتراضية. اذ يبين الجدول (5) مؤشرات KALDOR للأعوام 2004، 2006، 2007، 2011، فضلا عن مؤشرات البلد المثالي والبلد الفاشل.

الجدول (5)

مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي، وبلدان افتراضية.

	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات
العراق 2004	54	26.8	27	11.5
العراق2006	10	17.5	53.2	11.3
العراق 2007	1	11.7	30.08	13.2
العراق 2011	10	11.1	5.6	5.4
البلد المثالي	10	0	0	4
البلد الفاشل	0	12	10	2-

المصدر: الجداول (1،2،3)، بالنسبة للصفوف (1،2،3،4)

ويوفر الشكل (7) صورة أولية عن اداء الاقتصاد العراقي للسنوات 2004، 2006، 2007، 2011، عند مقارنتها مع بعضها. كما يتبين أيضا ان العام 2011 يعبر عن الأداء الأفضل للاقتصاد العراقي بين الأعوام المذكورة، للانسجام الحاصل بين اداء السياسات الاقتصادية المختلفة.

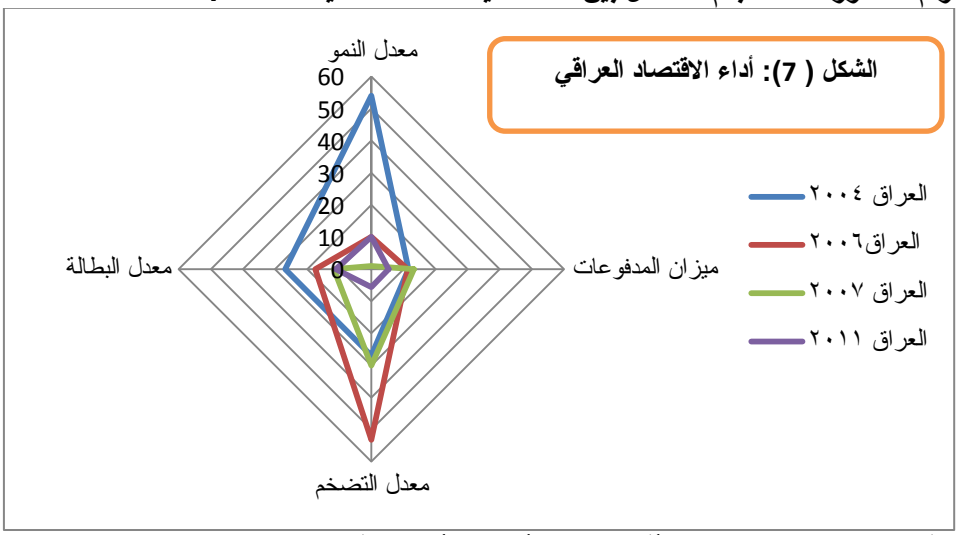

واذا كان العام 2011 هو الأفضل بين الأعوام الأخرى، فكيف سيظهر الاقتصاد العراقي مقارنة مع البلد المثالي او البلد المرغوب فيه، والشكل (8) يجيب عن هذا السؤال، اذ يبين ان الاقتصاد العراقي حقق مستويات في معدل النمو وميزان المدفوعات، تكاد تتطابق مع قيم المؤشرات البلد المثالي، لكنه أخفق في تحقيق معدلات ولو مقبولة من البطالة والتضخم، حتى تساوت قيم البطالة المتحققة مع القيم المتحققة في البلد الفاشل.

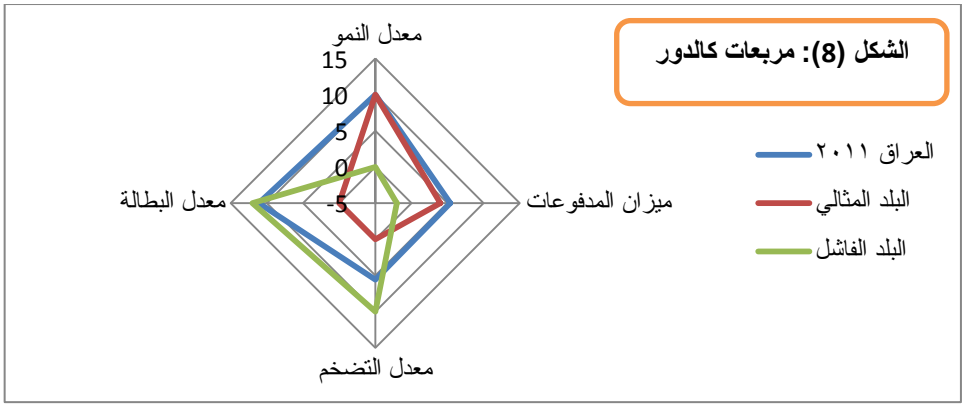

2- مقارنة اداء الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2012) مع البلد الافتراضي المثالي والمرغوب والفاشل. اذ يبين الجدول(6) مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2012)، مع مؤشرات البلد المثالي والمرغوب والبلد الفاشل.

الجدول (6)

مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، مع مؤشرات البلد المثالي والمرغوب والبلد الفاشل.

	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات
العراق (2003-2012)	8.2	17	19.5	4.78
البلد المثالي	10	0	0	4
البلد المرغوب	3	5.5	2	1
البلد الفاشل	0	12	10	2-

المصدر: الجداول (1،2،3)

ويبين الشكل (9) ان العراق حقق معدلات نمو اقتصادي، وفائضا في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي ، يكاد يقترب او يزيد مما تحقق في البلد المثالي، ولكنه في المقابل فشل في تحقيق مستويات مقبولة من البطالة والتضخم، تجاوزت بكثير القيم المتحققة في البلد المثالي او المرغوب على السواء.

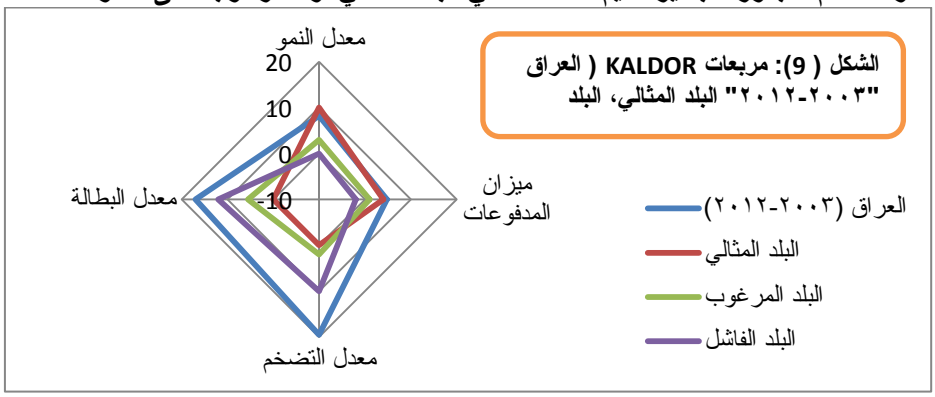

كما يبين الشكل (10) الذي يعبر عن مؤشرات KALDOR للعراق "2003-2012"، البلد الفاشل،البلد المثالي، البلد المرغوب، ان اداء الاقتصاد العراقي يكاد يتطابق مع اداء الاقتصاد للبلد الفاشل.

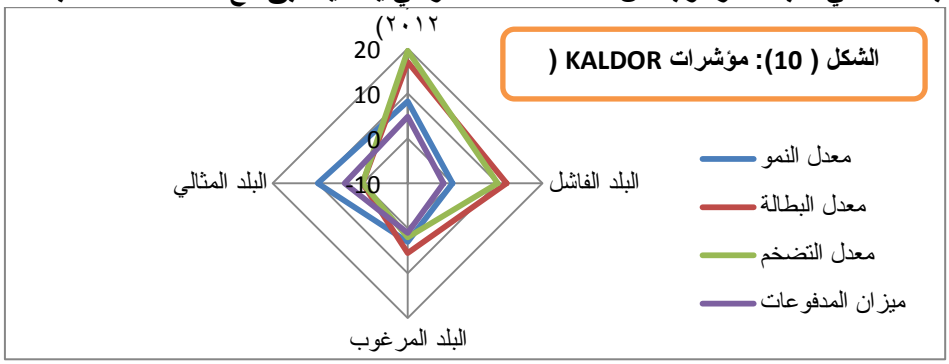

ثانيا: وفق المنهجية الثانية:

ويتم هنا مقارنة اداء الاقتصاد العراقي مع بلدان حققت اداءا جيدا، مثل الصين والبرازيل. اذ يبين الجدول (7) مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، فضلا عن الصين للمدة (1997-2012) والبرازيل (2008-2011).

الجدول (7)

مؤشرات KALDOR للاقتصاد العراقي، الصين والبرازيل.

	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات
العراق (2003-2012)	8.2	17	19.5	4.78
الصين1997-2012	6.5	2.8	6.4	8.4
البرازيل2008-2011	3.7	5.5	5.6	1.9-

المصدر:

- International Monetary Fund - IMF. 2013. *IMF/World Economic Outlook Database*. Available online at: http://www.imf.org/external/pubs (accessed in April, 2013).

ويبين الشكل (11) الذي يعبر عن مربعات KALDOR للعراق، والصين والبرازيل للمدد المذكورة، ان العراق حقق نتائج جيدة في مجال النمو الاقتصادي، تجاوزت المعدلات المتحققة في بلدين لهما تجربة حقيقية في التنمية والنمو هي البرازيل والصين. وفي مجال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بالدول المختارة. صحيح انها لم تقترب من الأرقام التي تحققت في الصين، لكنها تجاوزت الأرقام التي تحققت في البرازيل. بينما فشل العراق، وبشكل يكاد يكون مأساويا، في مؤشرات التضخم والبطالة.

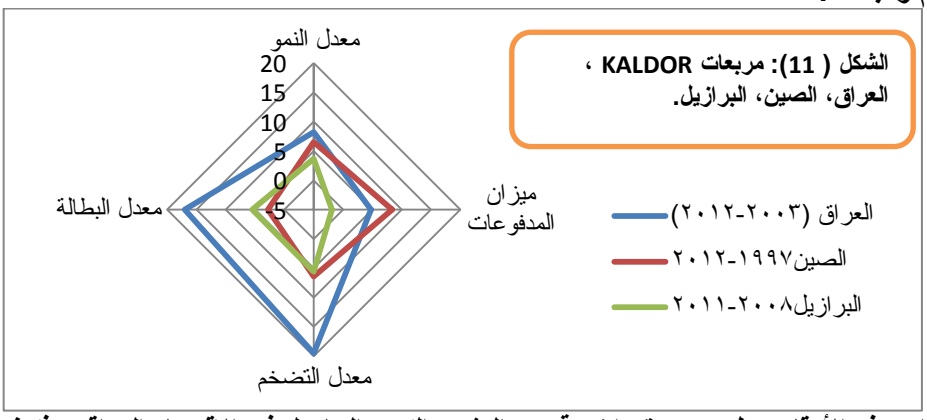

الشكل (11): مربعات KALDOR ، العراق، الصين، البرازيل.

ان هذه الأرقام تعطي صورة واضحة عن التشوه الكبير الحاصل في الاقتصاد العراقي، فكيف يستقيم ان تتعايش كل هذه المتناقضات في اقتصاد واحد، ولاسيما التضخم والبطالة، بينما أكدت النظرية على وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وفي المقابل فان تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في الاقتصاد العراقي، وتحقيق فوائض مستمرة في ميزان المدفوعات لم تلق أثرها المباشر على تحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فضلا عن عدم قدرة هذا النمو من التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولاسيما البطالة في ظل النمو السكاني المتزايد، والقدرة على خلق فرص عمل جديدة ومجزية، مما يؤكد على ان الاقتصاد العراقي وبعد كل هذه السنوات لازالت تتعايش فيه الكثير من المتناقضات والظواهر السلبية، ليس أقلها ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد[25].

المحور الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- تبين الأرقام ان العراق حقق معدلات نمو للأعوام 2003-2012 تعد الأعلى على مستوى العالم، بلغت 8.2%، ثم الصين بالمرتبة الثانية بمعدل 7.7%، كما ان افضل عشر اقتصادات قي العالم لم يتجاوز معدل النمو فيها 5.5% لنفس الفترة[26]. غير ان النمو المشار اليه يعود بشكل رئيسي الى النجاح الذي حققه القطاع النفطي في العراق، الذي ما زال مهيمنا على تطورات الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة مساهمة بلغت 52.4%، والتي تعادل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على ان هذا النشاط يعد بمثابة المحرك الرئيس للنمو الذي شهده الاداء الاقتصادي للمدة (2003-2012) في حين ان اغلب الانشطة الاقتصادية غير النفطية لم تأخذ دورها المطلوب في

عملية التنمية، اذ بلغت نسبة مساهمتها47.6% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مما يؤشر حقيقة مهمة ان النمو المتحقق لايعكس تطور الاقتصاد وتحسن اداؤه خلال فترة البحث.

2- أظهرت الأرقام عن موازين المدفوعات للسنوات 2003-2012 ، تذبذبا واضحا، فبينما سجل الاقتصاد العراقي في الأعوام 2003، 2004 عجزا في ميزان المدفوعات، بسبب التراجع الحاصل في انتاج النفط والصادرات النفطية نتيجة العمليات العسكرية في العام 2003 التي طالت معظم البنى التحتية في الاقتصاد، أظهرت الأعوام (2005 - 2008) تزايدا ملحوظا في ميزان المدفوعات، بينما سجل الاقتصاد العراقي في العام 2009 تراجعا قياسيا في قيمة ميزان المدفوعات بلغ 5.817 نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت في العام 2008، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العراقي مما يؤكد على حقيقة ان الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على النفط في تمويل احتياجاته المختلفة، ولذلك كان عرضة للتقلبات العنيفة التي حصلت في أسعار النفط العالمية. كما تؤشر الأرقام عن موازين المدفوعات للأعوام 2010- 2012 ان العراق حقق ثباتا نسبيا في تحقيق معدلات نمو في موازين المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من انخفاظها، مما يؤشرمجموعة من الملاحظات، تقع في مقدمتها أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي.

3- ان البطالة، وبعد عام 2003 تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة الى الارتفاع ليصل الى % 28 ، ولكنها تراجعت عبر السنوات اللاحقة، اذ انخفضت الى 18%عام 2006 والى % 15 عام 2008 وهذا الانخفاض، لايعود الى قدرة الاقتصاد على خلق فرص حقيقية ومجزية في الاقتصاد، وانما يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في مؤسسات الدولة ولاسيما الأجهزة الأمنية.

4- تبين الأرقام القياسية في العراق ان من أهم العوامل المؤثرة في التضخم هي فجوة الطلب والعرض الداخلية، واسعار الاستيراد والتوقعات. ونعتقد ان ظروف العرض هي المحدد الاكبر للتضخم، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح خلال فترتين زمنيتين: الاولى، مثلث تضخم متصاعد خلال (2003 -2007) بسبب ظروف العرض. والثانية، مثلث تضخم متناقص بشكل سريع خلال (2008 -2009) بسبب تحسن ظروف العرض. حيث تشير البيانات المتاحة الى ان فقرة الايجار وفقرة الوقود لوحدهما تشكلان حوالي ثلاثة أرباع (76%) من معدل التضخم السنوي في العراق خلال المدة (2000 -2007) . واذا اضفنا لها فقرة الخدمات الاخرى مثل النقل فأن تأثير هذه الفقرات الثلاثة على التضخم سوف يرتفع. وبعد ان سجل المعدل السنوي للتضخم النقدي حوالي 36% للسنوات (2007 -2007) والتي تميزت بتأثير صدمات العرض انخفض المعدل أنخفاضاً كبيراً في عام 2008 ليصل الى 2.1% خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2009. واللافت ان تقلبات أسعار الوقود تشكل مثالاً جيداً لتأثير ارتفاع وأنخفاض صدمات العرض. فقد كان لأرتفاع اسعار الوقود الناجم عن شح العرض من الوقود الاثر الكبير على ارتفاع معدل التضخم خلال المدة (2002 -2007) في حين أدت الاجراءات المتخذة من قبل وزارة النفط الى حصول انخفاض كبير في معدل التضخم خلال العامين 2008 و 2009 . وعلى سبيل المثال أنخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2009 الى نحو 2.1% مقابل 7.1% عند أستثناء فقرة الوقود من الرقم القياسي.

5- لا توجد أدلة قوية تؤكد على وجود علاقة مقايضة واضحة بين التضخم والنمو في الاقتصاد العراقي، وحتى لو وجدت علاقة المقايضة هذه، يرجح أن تكون علاقة غير خطية، ولكن الأكيد ان الانخفاض الشديد والارتفاع الحاد فى معدل التضخم يمكن أن يلحقا أضرار بالنمو، كما حصل في الأعوام (2003-2008)، كما بينت الأرقام أيضا أن التضخم المعتدل لايؤدي بالضرورة الى تباطؤ النمو وتفاقم البطالة أو تدهور أى من المتغيرات الهامة الكلية، فالتضخم المعتدل يمكن حتى أن يساعد فى تعزيز النمو الاقتصادى المطرد، ولا سيما فى حالات توفر الطاقة الفائضة، وارتفاع معدلات البطالة أو العمالة الناقصة. وهذا ماحدث خلال المدة (2008-2012).

6- تشير الكثير من الدلائل ان الاقتصاد العراقي يعاني من عدم وجود أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي شهد تخبط واضح للسياسات الاقتصادية، لم توجه الموارد النفطية الضخمة إلى القنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغير جذري في البنيان الاقتصادي، إذ كان من المفترض استخدام إيرادات الموارد النفطية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من البدء والتحرك نحو مرحلة البحث الذاتي وإجراء تغيرات في الاقتصاد، إلا إنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص العوائد النفطية فإن العوائد النفطية لم تؤدي إلى تخلف الاقتصاد فحسب بل أدت إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تفاقمت في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم.

7- ان الاقتصاد العراقي، رغم مايمتلكه من الموارد والقدرات القادرة على تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تسهم في نمو الناتج المحلي، لازال يعاني من مشكلته الأساسية المتمثلة بالاختلال الهيكلي لصالح القطاع النفطي، الذي انعكس سلبا على أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، نظرًا للاهمال الواضح التي تعرضت لها، مع العلم ان نسب مساهمة هذه الانشطة لا تتناسب مع الموارد والامكانات المتاحة في الاقتصاد. وتركيز الاهتمام على القطاع النفطي لتمويل التنمية، بدلا من العمل على إيجاد مصادر تمويلية أخرى.

ثانيا: التوصيات

1- استغلال الطاقة الكامنة التي تحققت خلال السنوات العشرة الماضية، لتحقيق نمو مستدام وتنمية حقيقية، إطارها العام يتضمن أهداف رئيسة ثلاثة، تتمثل في تحقيق معدل نمو يفوق معدل التزايد السكاني وتخفيف التقلبات فى معدلات النمو، فضلا عن توجيه عمليات النمو نحو مسار أكثر إنصافا للفقراء ومحدودى الدخل. واذا كان تحديد الكيفية التي يتم بها زيادة معدل النمو أقل العناصر إشكالية في العراق، باعتبار ان النفط هو مصدر هذا النمو، فان العوائق الرئيسية أمام دفع عجلة النمو تبقى في قدرة الاقتصاد العراقي على دفع القطاعات الاقتصادية المختلفة

بالمساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي. كما يجدر التمييز بين النمو في الأجل القصير والطويل، فالنمو في الأجل القصير يمكن تحقيقه بدون إصلاحات مؤسسية كثيفة، بينما يحتاج النمو المستدام إلى الوصول إلى مؤسسات على مستوى عالٍ من الكفاءة، وهذا يحتاج إلى سياسات تشجيع البحث والتطوير والتعليم وتحفيز المبدعين والمبادرين وتعزيز ثقافة الثقة والارتقاء بعمل الجهاز الحكومي واحترام الملكية الفكرية وسيادة القانون والتطوير الإداري والمشاركة الحقيقية بين مختلف الفئات.

2- اتخاذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي من اقتصاد احادي الجانب (اقتصاد ريعي) الى اقتصاد متنوع الموارد، من خلال تشجيع وتنويع البنية الانتاجية للجانب الحقيقي من الاقتصاد، عن طريق جذب وتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتفعيل دور القطاع الخاص لكي يسهم في زيادة الانتاج والاستثمار والتشغيل واعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية، فضلا عن الآثار الايجابية التي تسهم في تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات .

3- التفكير باساليب جديدة للتعامل الكم الهائل من العاملين في القطاع العام، وقد يكون تحويل مؤسساته الى مؤسسات خدمية وانتاجية تدار بعقلية القطاع الخاص وتحتكم خدماتها ومنتجاتها الى قوانين المنافسة الحقيقية في السوق، واحدا من الحلول المتاحة. كما يمكن الاستفادة من الحشد الهائل من الافراد والخبرات والمعدات في المؤسسة العسكرية وتحويلها الى قوى منتجة تضيف مساهمة نوعية الى الناتج المحلي الاجمالي، فالمؤسسة العسكرية في العراق لها باعها الطويل في قطاعات رئيسية مثل الاسكان العسكري والاشغال العسكرية والتصنيع العسكري.

4- التأكيد على الحاجة الى سياسات مؤسسية وأصلاحات لمعالجة مشكلة الاختناقات وعدم التوازن بين العرض والطلب بهدف تخفيف مشكلة التضخم. ومن الضرورى أن تضم سياسات مكافحة التضخم مجموعة واسعة من السياسات المنسقة بدقة والتى تشمل السياسة النقدية والمالية وسياسة الأسعار والدخول والسياسة الصناعية وسياسة سعر الصرف، كما يجب أن تعالج أسباب التضخم البنيوى أو طويل الأجل والمتصلة بجانب العرض فى الاقتصاد. ومع أن خفض معدل التضخم يمكن تحقيقه بكلفة اجتماعية مقبولة، فهو يتطلب أكثر من مجرد ضبط الإنفاق العام أو تحديد المعروض النقدى أو رفع أسعار الفائدة، فمعدل التضخم المنخفض والمستقر فى الأجل الطويل هو محصلة لعمليات تنمية إقتصادية طويلة الأجل وإلتزام اجتماعى بتثبيت الأسعار، فى اطار عقد اجتماعى يرتكز على الحقوق الإجتماعية للسكان.

الهوامش

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2000، ص15.

2-Todaro & Smith "Economic Development 8th edition" p85, Addison Wesley 2003.

3- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي، لسنة 2012، تشرين الثاني 2013.

4- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ورقة مقدمة الى هيئة تخطيط الدولة، 2004.

5- لمزيد من التفاصيل حول منهجية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انظر في ذلك:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2010، 2011.

6- للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، ورغم بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة، ليس أقلها الصعوبات المفاهيمية التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة .كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم، وأيضا بشأن حصر قوة العمل. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، منشورات دار المعرفة، الكويت، العدد 226، 1998، ص15.

7- رمزي زكي، الاقتصاد القياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، 1998، ص15.

8-البطالة المقنعة Disguised Unemployment هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل. مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك:

- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، منشورات دار المعرفة، الكويت، العدد 226، 1998، ص29.

9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام 1996 ، (تقرير أولي) الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص8.

10- لمزيد من التفاصيل عن المفاهيم المعتمدة وآلية القياس انظر:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، خلاصة نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق، 2008.

11- د .طالب محمد عوض ، " مدخل الى الاقتصاد الكلي " ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، 2004، ص213.

12- Ingram James, International Economic Problems, John Wiley and Sons, Inc, N.Y, 1978, P.75.

13- عماد علي محمد، " مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، 2008 ، ص3 .

14- د .هجير عدنان زكي ، " الإقتصاد الدولي " ، دار الفكر ، دمشق ، 2008، ص225.

15- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2006، ص20.

16- تم استخراجها من خلال معادلة الخط المستقيم بين النقطتين (10،0) و(0،a).

17 - لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: البنك المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، للسنوات 2003-2006.

18- لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: البنك المركزي للاحصاء، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، للسنوات 2003-2006.

19- لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: علي مرزا، العراق والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 30 مارس، 2013.

20- لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

-- M.Bruno, " Does inflation really lower growth ?" , finance and development, vol. 32,no. 3 (September 1995),pp. 35- 38 :

21- للاطلاع على قيم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي يمكن الرجوع الى النشرات السنوية التي يصدرها البنك المركزي العراقي، والتقارير السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.

22- استهدفت خطة التنمية للأعوام 2010-2012 تحقيق زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة% 9.38 كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.

23- يشير بعض الاقتصاديين الى ان البنك المركزي لا يستطيع (أو لا يريد) السيطرة على المجاميع النقدية (عرض النقد)، وذلك لأن السيطرة على السيولة من قبل البنك (من خلال المزاد وتسهيلات الايداعات) لا تمثل الا جزءاً صغيراً من الانفاق الكلي الحكومي(أقل من عشرة بالمائة)، وهذا ما يجعل السياسة النقدية والبنك المركزي لا يؤثران لوحدهما التأثير الكافي على الطلب الكلي، وبالتالي محاربة الضغوط التضخمية الجدية، بل عليه ان يستخدم أدوات وسياسات اخرى مساندة. الا ان البنك المركزي يمكن ان يؤثر على التضخم من خلال التأثير على أسعار المستوردات من خلال سياساته المتعلقة بسعر الصرف.

24- لغرض تقدير القوى العاملة المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة وبالاعتماد على معاملات العمل الى الناتج (L/Y) او الإنتاجية (Y/L)فان الزيادة المستهدفة في الناتج وعلى فرض ان حجم الاستثمار (186) مليار دولار سيتحقق أكثر من (4.5) مليون فرصة عمل يمكن توفيرها خلال السنوات القادمة (2012-2014)، إلا أنه تجدر الاشارة الى ان هذا الرقم هو تاشيري، اذ بالإمكان ان يقل في ضوء طبيعة المشاريع التي ستشملها الخطة و ما سيتحقق من الاستثمار الممول من مصادر التمويل غير الحكومية .لكنه لن يقل في الغالب عن (3.0) مليون فرصة عمل اضافة الى ماهو متحقق حالياً.

25- يعبر مصطلح المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الانتاجية، ولاسيما القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وفي ظل هذا العزوف عن الانتاج والاضمحلال للنشاط الصناعي، تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة، وسمي بالمرض الهولندي نسبة الى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي. أما لعنة الموارد (Resource Curse) مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس صحيح. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- د. حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

26-International Monetary Fund - IMF. 2013. IMF/World Economic Outlook Database. Available online at: http://www.imf.org (accessed in April, 2013).

……..

……

……..